الشركة أبدت استعدادها لتوضيح تحديات قطاع التكنولوجيا بدول الخليج في ظل أزمة «كورونا»

«جست كلين»: مستعدون لتعزيز الجهود الحكومية بتقييم تأثيرات فيروس كورونا الاقتصادية

عذبي العنزي ونوري العنزي الشريكان المؤسسان لـ «جست كلين»

أكدت شركة «جست كلين»، الرائدة في مجال تقديم تكنولوجيا قطاع التنظيف والمصابغ على مستوى دول الخليج، استعدادها لتصميم أنظمة تقوم بإجراء الأبحاث التي تعزز جهود الحكومات في سبيل تقييم تأثيرات تفشي فيروس كورونا، وذلك بالإضافة إلى توفير البيانات التي توضح توجهات ومخاوف المستهلكين ومتطلباتهم العاجلة.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي أمس، انها مستعدة تماما لتوضيح أبرز التحديات التي تواجه قطاع التكنولوجيا في المنطقة، في ظل أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد.

تأثيرات سلبية مزمنة

وفي هذا السياق، يقول الشريك المؤسس والمدير المنتدب لشركة «جست كلين» عذبي العنزي: «يواجه قطاع التكنولوجيا في الخليج صعوبات قد تكون لها تأثيرات سلبية مزمنة على أعمال الشركات التجارية إلى ما بعد انتهاء من الأزمة، ونحن في «جست كلين» نتفهم الضغوطات المتزايدة التي توضع على كاهل الحكومات بينما تواصل العمل بلا كلل في ظل الظروف الصعبة».

ويضيف العنزي: «نحتاج إلى أن نحدد المجالات الرئيسية التي تحتاج فيها الشركات المعتمدة على التكنولوجيا ـ كشركة «جست كلين» ـ إلى الدعم كي تتمكن من حماية الوظائف وتبقى على قيد الحياة لدعم تعافي الاقتصاد».

جهود حكومية

من جانبه، يقول الشريك المؤسس بالشركة نوري العنزي: «نقدر الجهود التي تقوم بها الجهات الحكومية الرسمية والشعبية كذلك، ومن منظور تشغيلي نتمنى استثناء شركات خدمات التوصيل إلى المنازل الملتزمة بالتعليمات الصحية من حظر التجول لاستئناف العمل بشكل طبيعي خلال ساعات هذه الفترة ، لاسيما أن «جست كلين» لديها الأساطيل والعمالة اللازمة لخدمة عملائها على مدار الساعة على مدار أيام الأسبوع».

ويضيف: «نحن ندعم الإجراءات التي تشجع المواطنين والمقيمين على استخدام التطبيقات والمواقع الإلكترونية والاستفادة من الخدمات التكنولوجية التي تقدمها الأجهزة الحكومية. وهذا سينعكس بشكل إيجابي على جميع مزودي التكنولوجيا، حيث ان ثقافة التعاملات الإلكترونية أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية التي تساعد على تشكيل وصياغة كيفية تدبير حياتنا في المستقبل. فمن خلال الاستفادة من رواد قطاع الأعمال ومن المهارات ذات الخبرة التي اكتسبها أولئك الرواد في مجال عملهم، ستكون الحكومات قادرة على أن تستمع إلى اقتراحاتهم وأن تضع أفضل خطة عمل خلال الوقت الراهن وما بعده».

وحول الدروس والتحديات، قالت «جست كلين»: «بينما يعمل معظم موظفينا حاليا عن بعد ـ وهذا أمر جيد لحمايتهم ـ فإن خلو مكاتبنا مع عدم منحنا إعفاءات إيجارية هو أمر يفرض علينا عبئا ماليا إضافيا نواجهه. ويمكن تخفيف هذا العبء من خلال تخفيف القواعد التنظيمية للعمل بحيث تسمح بالعمل من المنزل على أساس دائم أو مؤقت إلى أن يتم استرجاع المستويات الطبيعية للأعمال».

اعتباراً من مارس الماضي حتى سبتمبر المقبل دون أي رسوم جزائية

«المركزي» يُوجه البنوك بتأجيل استحقاقات العملاء المتضررين 6 أشهر

وجه بنك الكويت المركزي أمس، البنوك الكويتية لتأجيل الاستحقاقات المترتبة على العملاء المتضررين لدى البنوك لمدة 6 أشهر، وذلك اعتبارا من مارس الماضي ولغاية شهر سبتمبر المقبل من دون أي رسوم جزائية أو غرامات تأخير.

وأوضح البنك المركزي، عبر حساباته في شبكات التواصل الاجتماعية، أن القرار الجديد جاء بعد اجتماع «المركزي» مع رؤساء مجالس إدارة البنوك الكويتية، ويأتي استمرارا لحزمة الإجراءات التي اتخذها البنك لمواجهة الآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ 19). وكان بنك الكويت المركزي وجه البنوك الكويتية في 12 مارس الماضي لتأجيل الاستحقاقات المترتبة على المتضررين لمدة ثلاثة أشهر دون تطبيق أي رسوم جزائية، وذلك ضمن حزمة قرارات لمواجهة تداعيات «كورونا» على الاقتصاد الكويتي والشركات المحلية في ظل الظروف التشغيلية الصعبة.

31٪ تراجع السيولة و5 أسهم تستحوذ على 63٪ منها يتصدرها «بيتك»

رغم أزمة «كورونا».. بورصة الكويت تربح 373 مليون دينار

شريف حمدي

حققت بورصة الكويت مكاسب لافتة على مستوى القيمة السوقية بنهاية تعاملات جلسة افتتاح الاسبوع امس، إذ بلغت المكاسب 373 مليون دينار (تعادل نحو 1,2 مليار دولار).

وجاءت هذه المكاسب إثر استهداف الأسهم القيادية استكمالا لما شهدته البورصة في الجلسات الثلاث الاولى من الأسبوع الماضي.

وهذه المكاسب السوقية الجديدة تشير الى ان البورصة تواصل تعافيها نسبيا من تداعيات تفشي فيروس كورونا.

وارتفعت القيمة السوقية لبورصة الكويت الى 27,8 مليار دينار، علما أن القيمة خلال مارس الماضي هوت لنحو 25,5 مليار دينار تقريبا أثناء مرحلة ذروة الخسائر للبورصة جراء تداعيات كورونا.

في المقابل تراجعت السيولة امس بنسبة 31٪، حيث بلغت قيمة التداولات 20,1 مليون دينار تراجعا من 29,2 مليونا في جلسة الخميس الماضي.

واستحوذت 5 اسهم على 63٪ من السيولة بنحو 12,8 مليون دينار، وهذه الأسهم تصدرها «بيتك» بـ 4,8 ملايين دينار، تلاه سهم أهلي متحد بسيولة تقدر بـ 3,1 ملايين دينار، ثم سهم KIB بـ 2,2 مليون دينار، وسهم «زين» بسيولة 2,1 مليون دينار، بالإضافة الى سهم الوطني بسيولة 1,2 مليون دينار، وجميع هذه الاسهم ارتفعت بنسب متفاوتة باستثناء سهم الدولي الذي تراجع بنسبة 1,6٪.

وارتفعت مؤشرات السوق بشكل جماعي، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1,7٪ وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,4٪ كذلك ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1,3٪.

بنهاية مارس الماضي.. على خلفية انخفاض الطلب وفشل «أوبيك» في التوصل إلى اتفاق

«كامكو إنفست»: تراجع النفط الأدنى منذ 21 عاماً

قال تقرير صادر عن شركة «كامكو إنفست» إن أسعار العقود الفورية لمزيج خام برنت تراجعت بنهاية مارس 2020 إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ يونيو 1999 (عاما) على خلفية انخفاض الطلب على النفط وفشل أوبيك في التوصل إلى اتفاق في بداية شهر مارس، إلا أن الأسعار بدأت في التعافي بعد أن عادت المحادثات حول اتفاقية خفض الإنتاج مجددا إلى واجهة الأحداث في بداية أبريل 2020. وأخيرا بعد مباحثات ماراثونية بين منتجي النفط العالميين، أعلنت أوبيك وحلفاؤها في 12 أبريل 2020 عن خفض الإنتاج بواقع 9,7 ملايين برميل يوميا ويتبع ذلك تخفيض 5 ملايين برميل يوميا من منتجين عالميين آخرين. والأهم من ذلك، فانه على الرغم من عدم قيام الولايات المتحدة وكندا والبرازيل من تحديد حجم خفض الإنتاج إلا أنها صرحت بأنه قد يصل إلى حوالي 3,7 ملايين برميل يوميا نتيجة لتراجع الأسعار. وفي مقابلة أجراها وزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان مع صحيفة فايننشال تايمز ألمح الى أن تراوح أسعار النفط في نطاق يتراوح بين 35 و40 دولارا للبرميل على المدى القريب سيؤدي إلى خفض حصص الإنتاج بواقع 20 مليون برميل يوميا بعد أن أدى تراجع الأسعار إلى دفع المنتجين نحو خفض الإنتاج خلال الأشهر المقبلة. وأضاف التقرير ان هذا التخفيض القياسي لحصص الإنتاج جاء بعد تراجع الطلب العالمي على النفط بنسبة 30٪ تقريبا على خلفية تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

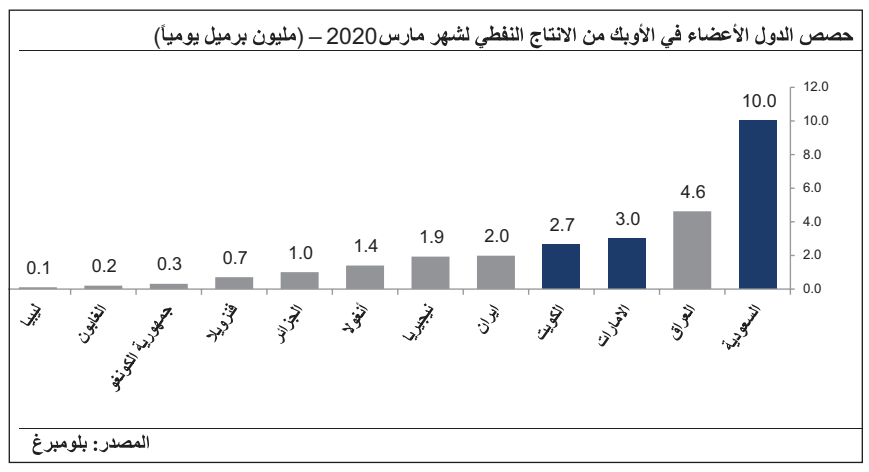

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

وذكر التقرير أن أسعار النفط تراجعت بنهاية مارس 2020 بنسبة 80٪ تقريبا منذ بداية العام نظرا للأضرار الشديدة التي لحقت بالطلب العالمي على النفط على خلفية تفشي فيروس كورونا المستجد ما أدى إلى وصول سعر مزيج خام برنت إلى 14,85 دولارا للبرميل في 31 مارس 2020، ليصل بذلك إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ 21 عاما تقريبا، في حين انخفض سعر خام أوبيك إلى 16,85 دولارا للبرميل في 1 أبريل 2020. وتم تداول عقود خام برنت الآجلة بسعر 22,74 في نهاية مارس 2020، ثم ارتفعت إلى 34,11 دولارا للبرميل على خلفية محادثات خفض حصص الإنتاج، حيث ساهم الإعلان عن خفض حصص الإنتاج في تعزيز أسعار النفط والتي سرعان ما تراجعت بعد أن أشارت التقديرات إلى أن تلك التخفيضات لن تكون كافية لمواجهة التراجعات الحادة المتوقعة على صعيد الطلب خلال العام. وشهد متوسط سعر خام أوبيك أحد اشد التراجعات حدة خلال مارس 2020، حيث انخفض 38,9٪ ليصل في المتوسط إلى 33,91 دولارا للبرميل. كما انخفض متوسط سعر خام النفط الكويتي وإن كان بوتيرة أقل حدة بلغت 37,9٪ ليصل في المتوسط إلى 35,14 دولارا للبرميل. وشهد متوسط أسعار العقود الفورية لمزيج خام برنت أكثر الانخفاضات الشهرية حدة بتراجعه 42,5٪ ليصل إلى 32,01 دولارا للبرميل خلال مارس 2020. ووفقا لوكالة بلومبيرغ، يقدر متوسط سعر مزيج خام برنت بحوالي 42 دولارا للبرميل. ووفقا للتقرير، أدى فشل المباحثات حول تمديد اتفاقية خفض حصص الإنتاج إلى زيادة الإنتاج من قبل دول أوبيك في النصف الثاني من مارس. وبلغ متوسط إنتاج أوبيك 28,1 مليون برميل يوميا، وفقا للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج، بنمو شهري قدره 150 ألف برميل يوميا. ووفقا لمصادر أوبيك الثانوية، كانت زيادة الإنتاج أعلى من ذلك بكثير، حيث بلغت 0,8 مليون برميل يوميا، لتصل في المتوسط إلى 28,61 مليون برميل يوميا. وأظهر كلا المصدرين ارتفاع الإنتاج في السعودية. ووفقا للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج، رفعت المملكة إنتاجها بمعدل 0,3 مليون برميل يوميا ليتخطى هامشيا مستوى 10 ملايين برميل يوميا، فيما يعد أعلى معدل للإنتاج منذ أكثر من عام.

مشاريع البنية التحتية الرئيسية في دول التعاون ليست محصنة ضد تداعيات «كورونا»

إعادة هيكلة «تمويل المشاريع» في دول الخليج أصبحت أمراً حتمياً

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أن إعادة هيكلة اتفاقيات التمويل لاستيعاب الحقائق الجديدة لوباء كورونا في دول مجلس التعاون الخليجي اصبحت أمرا حتميا، بعد ان لجأت الأخيرة إلى استخدام نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير البنية التحتية الحيوية وكبح العجز المالي نتيجة انخفاض أسعار النفط وتنويع الاقتصادات، وتم تحديد هذه الخطوة في بيانات الرؤى الوطنية على غرار الكويت (رؤية 2035). وقد تم تنفيذ معظم هذه المشاريع على أساس حلول تمويل نموذجية طويلة الأجل للمشاريع بناء على تقييم «التكلفة العمرية الكاملة» للبناء والصيانة والعمليات والديون وتمويل الأسهم.

وقال مساعد مدير شركة ديلويت لمنطقة الشرق الأوسط سودارشام تي ام، إن مشاريع البنية التحتية الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي ليست محصنة ضد آثار الجائحة، حيث تحتاج الشركات والجهات مالكة المشاريع إلى النظر في الآثار المترتبة على استمرار تنفيذ وتشغيل المشاريع والمدفوعات المرتبطة بها وقدرة الشركات المقترضة على خدمة الديون. كما تحتاج شركات المشروعات إلى تقييم ما إذا كان الوضع الحالي يدخل في تصنيف القوة القاهرة، وقد يعتمد هذا على ما إذا كان تأثير الجائحة متوقعا، وبالتالي فربما لا تتمكن بعض الأطراف التي تدخل في عقود بعد انتشار الوباء من الاستفادة من الإعفاء تحت مسمى «القوة القاهرة». التي عادة ما تتم صياغة تلك العبارة في عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، على أنها قوة قاهرة طبيعية، وبالتالي تعتبر قابلة للخضوع لمظلة التأمين.

وفي معظم عقود الشراكة بين القطاعين، وإلى الحد الذي تؤثر فيه أحداث القوة القاهرة الطبيعية على التزامات الأطراف المتعاقدة، قد تؤدي إلى تمديد الجدول الزمني أو الإعفاء من الالتزامات، ولكنها لا تكون مؤهلة للحصول على تعويض مالي، والذي من المفترض أن يتم التعامل معه من خلال التأمين. ولتطبيق مثل هذه الاعفاء، يجب أن يؤثر الحدث بشكل مباشر على الالتزامات المعنية.

وقال سودارشام تي ام ان البنية التحتية للنقل كالمترو والحافلات ستعاني نقصا في الرعاية، كما ان مرافق الإقامة والفندقة ستتضرر جراء تراجع معدلات الإشغال وخاصة في قطاع الضيافة، وقد يحتاج المقاولون إلى إدخال مرافق في مواقع العمل كوحدات التعقيم وغرف العزل لمنع انتشار الوباء، كما لاتزال الكهرباء والمياه والتبريد المناطقي والاتصالات تشكل خدمات رئيسية، ولكن لم يتم بعد تقييم أثر التحول إلى العمل عن بعد بالنسبة للكثير من السكان، وقد تتأثر وفرة الأصول بانخفاض القوى العاملة في الموقع واللازمة لصيانة الأصول، وأخيرا قد تواجه المطارات خسائر في الإيرادات التي تدرها رسوم دخول البوابات وإعادة التزود بالوقود ورسوم الخدمة.

ورأى أن كل هذه الحالات يمكن أن تؤثر على المدفوعات للشركات المنفذة أو المقاولين ما قد يؤثر على قدرتهم على خدمة الديون، وعوائد الأسهم وما إلى ذلك. وتشمل المجالات المحتملة للتأثير تحديد رسوم الدفع، إذ يمكن تنظيم المدفوعات كمبالغ ثابتة للخدمات المقدمة على مدى فترة زمنية، أو كمدفوعات ثابتة أو متغيرة استنادا الى الاستخدام أو الناتج.

كما قد يعاد توجيه الإنفاق الحكومي إلى الاحتياجات الإنسانية العاجلة على نحو يؤخر المدفوعات لشركات المقاولات، فضلا عن احتمال ظهور تحديات لوجستية أمام تسلم الفواتير واعتمادها.

وأضاف سودارشام تي ام قد يشهد التأمين الذي تحصل عليه عادة شركات المشاريع ارتفاعا في الأقساط للتعامل مع حالة الوباء، مما يثير تساؤلات حول القدرة على تحمل تكاليف المشروع وإمكانية التمويل.

وتواجه المشاريع في مرحلة التنفيذ تأثيرات فيروس كورونا من خلال المقاولين الذين تأثروا بالقيود العالمية على السفر والتنقل، بالإضافة لاحتمال تأخر الإنجاز بسبب عجز سلاسل التوريد العالمية عن توفير الإمدادات، وتمديد فترات التخليص الجمركي، فضلا عن عدم توافر الأجزاء أو المعدات بسبب إغلاق منشآت التصنيع.